

حقوق الإنسان بين النخبوية والشعبوية

خالد محمد صافي

ايلاف

2006-11-04

ما دفعنا إلى كتابة هذه المقالة هو ما تم في الدوحة من تشكيل لمسرح حقوق الإنسان، وقيام المخرج د. ريف كرم بإخراج مسرحيته "أصوات قلبت العالم"، والتي تتعرض إلى حقوق الإنسان وأبعادها الإنسانية.

وما تم من مشاركة قطاع واسع من الفنانين فيها مثل الممثلة صفية العمري، ورغدة، وجمال سليمان، وكذلك المطربة نجوى كرم، إضافة إلى الإعلامي في قناة الجزيرة غسان بن جدو. حيث أبرز هذا العمل أن قضية حقوق الإنسان لم تعد مقتصرة على مؤسسات حقوق الإنسان وأروقتها بل تم التحليق بها في فضاء أوسع، ومنحها مفهوماً أشمل من خلال آلية مسرحية فنية جماهيرية. وشملت قطاعات جديدة تهتم بهذه القضية وتحاول أن تلعب دوراً في التنبيه لها والتأكيد عليها. وهذا يقترب ربما بما نسعى إليه من إخراج قضية حقوق الإنسان من كونها قضية النخبة في المجتمع إلى أن تكون قضية المجتمع بجميع فئاته. وربما تجدر الإشارة هنا إلى إن مؤسسات حقوق الإنسان قد جانبت الصواب في الكثير من جوانب عملها في العقود الماضية عندما ركزت بشكل رئيس في عملها على النخبة، وتعاطت مع الموضوع على أنه كذلك، حيث تم تجسيد ذلك من خلال أنشطتها التي تمثلت في إصدار بياناتها والتي كانت في الأغلب باللغة الإنجليزية، والتي تبرز أنها كانت موجهة بالأساس إلى الخارج وليس إلى الداخل، أي بمعنى آخر كانت موجهة إلى جهات التمويل أكثر من توجيهها إلى مؤسسات المجتمع المدني في الداخل. ونفس الشأن ينطبق على مؤتمراتها وندواتها التي يدعى لها فئة النخبة فقط، وتعقد في أماكن لا يطا أقدامها إلا النخبويين. ومن هنا بقيت مؤسسات حقوق الإنسان أسيرة أجندتها التي تسترشد بأجندة جهات التمويل من جهة، وبعقلية النخبوية للقائمين عليها من جهة أخرى. وربما الأمر الأكثر خطورة هنا هو طبيعة القائمين عليها الذي يعاني جزء كبير منهم لاسيما من يقف على رأس تلك المؤسسات من نرجسية كبيرة تجعل ممارستهم لحقوق الإنسان على الصعيد الأسرى والإداري تشوبه الكثير من الشوائب. حيث ولج الكثير من نشطاء حقوق الإنسان إلى هذه المجال ليس بدافعية الرسالة والواجب الذي يحكم هذه الاتجاه بل انضوى إليها بدافع البحث عن الراتب الكبير والامتيازات الأخرى من سفر وغير ذلك. ولذلك فإنه لم ينجح في التعامل مع قضية حقوق الإنسان على إنها قضية إنسانية ضميرية بالدرجة الأولى، وتعامل معها بعقلية تجارية مادية بحتة. ومن هنا بقيت الكثير من مؤسسات حقوق الإنسان أسيرة الطبيعة النرجسية للقائمين عليها من ناحية والطبيعة المادية البحتة في التعاطي معها من ناحية أخرى، وشكلت بروجاً عاجية بعيدة عن التأثير المجتمعي والجماهيري. هذا إضافة إلى معاناة بعضها من الشللية والعائلية والفساد المالي والإداري بحيث أنها لم تشكل النموذج الذي يحتذى به أو المثال الذي ينال احترام المجتمع القائمة به. حيث أنني رأيت من واقع التجربة الذاتية كيف أن هناك العديد من المؤسسات التي كانت تعد من كبار المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان قد عانت من الانقسام والتشردم نتيجة ضعف ممارسة

ثقافة حقوق الإنسان داخلها. حيث تدعي هذه المؤسسات تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الوقت التي تعجز فيه عن تحويل هذه الثقافة إلى نمطية سلوكية ممارسة سواء على صعيد علاقات العمل، أو طريقة الحوار، أو آليات التوظيف، أو النمط الإداري الممارس في الهيكلية الإدارية وكيفية تشكيلها، والكيفية التي يتخذ فيها القرار. وهذا بالطبع يبرز جوانب الخلل الخطير في أدائها وأنها تعاطت مع قضية حقوق الإنسان بعقلية فوقية نظرية عاجزة عن تحويلها إلى قضية مجتمعية تهم جميع فئات المجتمع. ودرجت على إبقائها أسيرة مكاتبها أو مؤتمراتها أو نشراتها التي تقتصر على النخبة. وهي لا تعي أن حقوق الإنسان لكي تصبح قضية حقيقية يجب أن تتحول من كونها ثقافة إلى سلوك ممارس وواقع معاش. وهذا ما نعنيه في ذلك بمعنى انتقال هذه القضية من صفحات الاتفاقيات وأروقة المؤتمرات النظرية إلى سلوك ممارس على الصعيد اليومي. وهنا يأتي دور الفنان والمثقف والسياسي وحتى رجل الشارع بضرورة الإيمان بالإنسان وكرامته وحقه على أساس فلسفة وجود وليس لعبة سياسية أو اجتماعية أو وظيفية فقط. إي ضرورة البحث عن فلسفة جديدة لحقوق الإنسان تخرجها من بنود ومواد تحفظ أو تردد أو تكتب إلى قضية معاشة بكل أبعادها. وهذا لا يكون إلا بتحويل هذه القضية من قضية مؤسسات إلى قضية مجتمعية بمعنى أن يتحول المجتمع ككل إلى مجتمع حقوق إنسان في فكره، وعدم الاقتصار بها على مستوى التنبيه والتنظير فقط بل يتعدى ذلك إلى مستوى ثقافة سلوكية تمارس منذ الصغر داخل البيت والمدرسة والجامعة ومكان العمل. وهذا بالطبع بحاجة إلى مشروع نهضوي عربي تكون قضية حقوق الإنسان تشكل ركيزة أساسية من ركائزه على المستوى التربوي والثقافي والسياسي. وهنا بالطبع يلعب المثقف دوراً رئيساً به، حيث يشكل هنا حلقة الوصل بين البنود الجافة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية وبين خلق ثقافة شعبية تتقبل هذه البنود وتؤمن بها قولاً وفعلاً. وهنا يأتي الدور الكبير للأحزاب السياسية التي يجب أن تجعل قضية حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من برنامجها على الصعيد النظري والعملية وليس شعارات انتقائية ترفع هنا أو هناك. وكذلك دور الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تشكل البنى الحقيقية في تنمية المجتمع للخروج به من طور العشائرية والقبيلة السياسية والمجتمعية وحتى التربوية. أي على المثقف أن يساهم في خلق المناخ الملائم لترسيخ الوعي بحقوق الإنسان في جميع أبعادها وأشكالها. وتوضيح المفاهيم اللازمة والأطر النظرية التي تحكم حقوق الإنسان كأن يتم توضيح الحقوق السياسية والمدنية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. أو تناول طبيعة العلاقة بين الدولة والفرد وحدودها وأبعادها، ومدى تلاقي واختلاف وتوازي الحقوق الفردية والحقوق المجتمعية. هذه إضافة إلى كيفية الموازنة بين الحقوق والواجبات. والبحث الجاد عن تأمين الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية التي تساهم في خلق مجتمع حقوق إنسان على الصعيد النظري والعملية.

وبالتالي يتم الخروج بقضية حقوق الإنسان من كونها قضية مؤسسات حقوقية بعينها إلى قضية مجتمعية تهم الجميع، ويقف خلفها كتكتل مجتمعي متنوع في فئاته، وقوي في مرجعيته وتأثيره وبالتالي قوته في مقابل نمط سياسي متسلط. وهذا بالطبع يقوى من جبهة مؤسسات حقوق الإنسان في مواجهة الأنظمة القمعية البوليسية التي تحاول عزل هذه المؤسسات عن مجتمعها ليسهل قمعها وإضعافها واحتوائها أو إنهاء وجودها إذا أمكن. وبالتالي فإننا ننظر إلى قضية حقوق الإنسان على أنها جزء لا يتجزأ من العملية التنموية للمجتمع. فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية بدون وجود مجتمع يمارس احترام حقوق الإنسان على الصعيد الفكري والعملية على اعتبار أن الديمقراطية في الأساس تقوم على احترام الجميع وإشراكهم في عملية صنع القرار. وهي بالأساس تعزز البعد الشعبي أي حكم الشعب مقابل حكم النخبة الأرستقراطية.

وقد تفاوتت قضية حقوق الإنسان بين مد وجزر، وكانت محل تجاذب واستقطاب. حيث حاولت

الأحزاب التشدق بها لكسب الجماهير إليها، كما حاولت الأنظمة القمعية التلحف به في عملية ديكورية تجميلية إعلامية ليس إلا من خلال إنشاء وزارات لحقوق الإنسان في محاولة بارزة بل ومفضوحة للالتفاف على هذه القضية. كما حولت الدول الكبرى اعتلاء هذه القضية توظيفها في خدمة سياسيتها الاستعمارية التوسعية من خلال جعلها وسيلة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، والتلويح بها للخصوم بين الفينة والأخرى من أجل إعادتهم إلى الخضوع والسيطرة والتبعية. وخير مثال على ذلك ما تم استخدامه من قبل الولايات المتحدة ضد الصين وروسيا والدول العربية. وهنا ساهمت هذه الممارسات في أزمة ثقة بين المجتمع وقضية حقوق الإنسان، بحيث أصبحت محل شك واتهام. وهنا تكمن أهمية استعادة الثقة بقضية حقوق الإنسان واعتبارها قضية إنسانية تستحق التضحية بعيداً عن مهاترات السياسة والأعيابها. وفي خضم ذلك يجدر أن نعيد الاعتبار لمرجعية قضية حقوق الإنسان وإخراجها من فلك التنظير والمركزية الأوروبية والأمريكية. ومحاولة إبراز أن حقوق الإنسان هي نتاج الفكر الإنساني منذ بدء الخليقة، مروراً بالفكر الفلسفي اليوناني، ثم بالديانات السماوية وعلى رأسها القرآن الكريم الذي حلق بها إلى آفاق جديدة ذات مفاهيم شاملة ومحددة. وبالتالي التوضيح بشكل جلي أن حقوق الإنسان ليس من إنتاجية الغرب فقط، وإن ما قام الغرب به هو تقنين هذه الحقوق، ووضعها في صورة اتفاقيات ومواثيق ساهم العديد أيضاً من مفكري العالم العربي والإسلامي في صوغها. وأن هدفها هو الرقي بالإنسان واحترام حقوقه وعدم الحط من كرامته وأدميته.

ومجمل القول إننا بحاجة إلى صياغة جديدة لقضية حقوق الإنسان لإخراجها من الإطار النخبوي العاجي إلى الإطار الشعبي الجماهيري. وإعطائها رحاب وآفاق إنسانية أوسع بعيداً عن السيطرة والمركزية والتوظيف السياسي. وتجاوز الإطار التنظيري لها بخلف فلسفة حقوق ذات مرجعية جديدة مستمدة من التراث الإنساني. والعمل على نقلها من إطارها النظري على صعيد الفكر والقول والكتابة إلى الإطار الممارس.

والذي لا شك فيه أن الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب حاجة لقضية حقوق الإنسان على اعتبار انه فقد حقه في وطنه وأرضه وتقرير المصير، كما أنه يتهدده ويمارس ضده انتهاكات احتلالية يومية لحقوقه. فإذا كانت قضية حقوق الإنسان هي جزء من العملية التنموية في أي مجتمع فهي بالنسبة للشعب الفلسطيني جزء من مشروعه الوطني التحرري. وبالتالي يجب أن تمارس في معركة التحرير وفي معركة البناء الداخلي أيضاً.